

الحاجة إلى شبكة وطنية للمعلومات "انترانت"

المتقدمة أمست تهيمن ليس فقط على تقنيات نقل المعلومات وتراسلها بل وعلى المعلومات ذاتها. فهل يعنى مثلا ارتباط دولة ما بشبكة المعلومات الدولية " انترنيت" واكتفاؤها بذلك أن هذه الدولة قد دخلت فعلا عصر المعلومات والمعلوماتية ؟

الجواب بكل بساطة إن هذا أمر مشكوك فيه خصوصا إذا اكتفت تلك الدولة بمجرد الارتباط بهذه الشبكة الدولية أو تلك، ولم تؤسس هي نفسها قواعد معلومات محلية وأنظمة معلومات وشبكة معلومات محلية خاصة بها قادرة على التعامل مع الشبكات الدولية لتحقيق أقصى استفادة ممكنة منها بما يعزز عملها .

إن هذا لا يعنى التقليل من أهمية الشبكات الدولية للمعلومات أو الحط من شأنها بقدر ما يعنى أهمية وجود قواعد معلومات محلية وشبكة محلية للمعلومات تناظر ما هو موجود دوليا ليس فقط لأجل التناغم مع الشبكات الدولية للمعلومات وإنما للحاجة الماسة إليها على صعيد مختلف القطاعات والمؤسسات الاقتصادية والصناعية والتعليمية والبحثية والاجتماعية وغيرها ، ولتعزيز قدراتها في مجال التخطيط والتنفيذ والمتابعة .

وعليه، فإننا في الوقت الذي نعتقد بأنه من

لا يكاد يختلف اثنان على أهمية ودور المعلومات في تقدم الشعوب ورفيها فالجميع فيما يبدو قد أجمع على ذلك. ولسنا في الحقيقة بصدد فتح باب النقاش والحوار في هذا الأمر لأنه أصبح في عداد المسلمات. كما أننا لسنا بصدد الخوض في أهمية ودور تقنيات الحاسوب الحديثة من جهة وتقنيات الاتصالات المتطورة من جهة ثانية وما ساهمت به فيما يدور حولنا من ثورة مذهلة في مجال المعلومات، فالمجال لا يتسع لذلك .

كذلك لا يتسع المجال للحديث عن هذا العصر العجيب عصر المعلومات الذي بدأ يزحف حثيثا ويطلق الأبواب بقوة من خلال وسائل الاتصالات الفضائية وشبكات تراسل المعطيات والمعلومات الالكترونية التي تجعل بإمكان المرء وهو قابع في عقر داره أن يتصل بالعالم وأن يتصل العالم به بلمسة زر، وأن يتم كل ذلك بالصوت والصورة وفي أزمنة قياسية ما كانت لتخطر على قلب بشر حتى سنوات قريبة؛ وذلك كما يحدث الآن في شبكة المعلومات الدولية " انترنيت"، والتي هي عبارة عن شبكة هائلة لنقل المعلومات بصفة الكترونية عبر مختلف وسائل الاتصالات الحديثة .

إن ما نحن بصدده في الواقع هو الحديث عن مدلولات وانعكاسات كل هذا على واقعنا الملموس في مجال المعلومات خاصة وأن ثلثة من الدول

والآن، ونحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين يمكن لسائل أن يتساءل: أين نحن الآن من كل ما يدور حولنا إقليميا في ميدان المعلومات والمعلوماتية؟ وهل تم تحقيق الأهداف المنشودة من وراء إنشاء المركز الوطني للمعلومات والتوثيق ومراكز المعلومات القطاعية؟ وما هي الخطط المستقبلية لتطوير البرنامج الوطني للمعلومات؟

هذه التساؤلات وغيرها من التساؤلات التي قد تخطر على بال القارئ الكريم تساؤلات جديرة بالتوقف عندها مليا وجديرة أن تعطى ما تستحق من عناية واهتمام وجهد ووقت بهدف تقييم ما تم التوصل إليه حتى الآن من إنجازات وتحديد ما يستوجب تحقيقه في المستقبل .

إن كثيرا من الأعمال وبرامج العمل في مختلف الميادين يصعب تحقيقها في غياب نظام وطني متكامل وفعال للمعلومات ، فعلى سبيل المثال لا الحصر يتطلب تطبيق برنامج الحفاظ على الطاقة وترشيد استهلاكها الذي يشكل حجر الزاوية في عمل اللجنة الوطنية للطاقة إنشاء " منظومة للمحاسبة الطاقوية " على المستوى الوطني بحيث تكون قواعد المعلومات الموجودة بمراكز المعلومات القطاعية ركانزها الأساسية ، وأن تكون هناك شبكة لتراسل المعطيات بين هذه المراكز ومركز المعلومات الرئيسي باللجنة الوطنية للطاقة والموجود بمكتب معلومات ودراسات الطاقة .

من هنا، فإن الحاجة تبدو ملحة للإسراع في استكمال تكوين النظام الوطني للمعلومات وإرساء " شبكة وطنية لتراسل المعلومات "، وهو ما يتطلب تضام جهود كافة القطاعات والجهات المعنية من أجل تحقيق ذلك وفي أقرب أجل ممكن، وليكن عام 2000 موعدا مستهدفا لذلك.

أمين لجنة التحرير

المهم أن يكون هناك تواصل وارتباط مع الشبكة الدولية للمعلومات " انترنت " وغيرها من الشبكات الدولية، فإن من المهم أيضا امتلاك شبكة وطنية للمعلومات " انترانيت " خاصة بالمعطيات في مختلف المجالات.

وقبل هذا وذالك لا بد من تكوين الأسس اللازمة لذلك وهي قواعد وأنظمة حديثة للمعلومات، وتعميم استخدام قواعد المعلومات بشكل فعلي وعملي في كافة مجالات الحياة بحيث تصبح هذه القواعد الروافد الأساسية لشبكة المعلومات المنشودة، والتي سيكون أحد أهم أهدافها تلبية حاجة مختلف المؤسسات والجهات إلى الاتصال ببعضها لتبادل المعلومات من خلال نظام وطني متكامل.

إننا في ليبيا لا نفتقر إلى الوعي بكل هذا، فهناك إدراك كامل بهذا وعلى كافة الأصعدة والمستويات وأكبر دليل على ذلك هو القرارات التي أصدرتها اللجنة الشعبية العامة إبان الثمانينات ، والمتعلقة بإنشاء " المركز الوطني للمعلومات والتوثيق " على مستوى ليبيا ، وتشكيل " اللجنة الفنية للنظام الوطني للمعلومات " ، وإنشاء " مراكز قطاعية في مختلف المجالات)، وأخيرا إنشاء " الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات " .

لقد كان الهدف الأساسي من وراء هذه القرارات وغيرها هو مواكبة العصر في مجال المعلومات والمعلوماتية وعدم التخلف عن الركب العالمي المنطلق بخطوات متسارعة وذلك بإدخال تقنيات الحاسوب الحديثة وتقنيات المعلوماتية وقواعد البيانات الحديثة إلى كافة القطاعات الاقتصادية والتعليمية والبحثية وغيرها ، وتشجيع استخدامها من قبل جميع المؤسسات، سواء أكانت عامة أم خاصة، وبما يحقق زيادة في الأداء ويخدم مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .